S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL
S/PV.2428
31 March 1983
ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والعشرين بعد الألفين والأربعمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الخميس، ٣١ آذار/مارس ١٩٨٣، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: سير جون طومسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

الأعضاء: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد أوفينيكوف
الأردن	السيد صلاح
باكستان	السيد شاه نواز
بولندا	السيد ناتورف
توغو	السيد ادجوبي
زائير	السيد نغوايلا مبلا كالندا
زمبابوي	السيد ماشينغادزي
الصين	السيد لنغ كنغ
غيانا	الآنسة جاكوب
فرنسا	السيد لوويه
مالطة	السيد غاوتشي
نيكاراغوا	السيد تشامورو مورا
هولندا	السيد شلتيما
الولايات المتحدة الامريكية	السيد ليخنستاين

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمة الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٢٠

اقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

رسالة مؤرخة في ١٦ اذار/مارس ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لتشاد لدى الامم المتحدة (S/15643)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لما تقرر في الجلسة التاسعة عشرة بعد الالفين والاربعمائة بشأن هذا البند ، ادعو ممثل تشاد ان يشغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس . كما ادعو ممثل الجماهيرية العربية الليبية ان يشغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس . وادعو ممثلي ساحل العاج ، والسنغال ، والسودان ، ومصر ، لشغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد برما (تشاد) ، والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) بشغل المقعدين المخصصين لهما على طاولة المجلس . وقام السيد اسي (ساحل العاج) والسيد ساري (السنغال) والسيد عبد الله (السودان) والسيد خليل (مصر) بشغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان احيط اعضاء المجلس علما بانني تلقيت رسائل من ممثلي اثيوبيا ، وجمهورية ايران الاسلامية ، وبنن ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، وغابون ، وغينيا ، والنيجر ، واليمن الديمقراطية ، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المطروح على جدول اعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة ، فانني اقترح ، بموافقة المجلس ، ان ادعو هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت ، وفقا للاحكام ذات الصلة في الميثاق ، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

حيث انه لا يوجد اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد ابراهيم (اثيوبيا) ، والسيد راجاى خرساني (جمهورية ايران الاسلامية) ، والسيد سوغلو (بنن) ، والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) ، والسيدة ماري (جمهورية الكاميرون المتحدة) ، والسيد بولي (غابون) ، والسيد كومباسا (غينيا) ، والسيد اومارو (النيجر) والسيد الالفي (اليمن الديمقراطية) بشغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والان يستأنف مجلس الامن النظر في البند المطروح على جدول الاعمال .

معروض على اعضاء المجلس الوثيقة S/15649 ، التي تتضمن رسالة مؤرخة في ٢١ اذار/مارس ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لتشاد لدى الامم المتحدة .

السيد نغوايلا مبلا كالندا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يرى وفد بلادى ان الملف التشادى كما هو معروض على المجلس للنظر فيه يبدو لنا انه لا يختلف اساسا عن كونه مسألة تقليدية تتعلق بنزاع حول الحدود .

ومن المعروف انه في مثل هذه النزاعات ، ان الاحتلال الحقيقي باى شكل من الاشكال ولاى سبب من الاسباب من جانب الجار القوى للمنطقة موضوع النزاع - وهو الاحتلال الذى يعتبر غير مشروع في حد ذاته لانه قائم على سياسة القوة ، ويتناقض مع ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي القائم - انما هو ايضا خطير اذ ان ثمة خوفا من ان يقوم الطرف الضحية برد فعل على مثل تصعيد النزاع هذا .

وبالتالي فان هذه المسألة قيد البحث هي ، في رأى وفد بلادى ، نزاع له جانبان ، ويتحتم على اعضاء المجلس ان ياخذوا هذين الجانبين في الاعتبار : اولا ، هذا نزاع قانوني . وثانيا ، انه نزاع سياسي .

وفيما يتعلق بالجانب القانوني ، يعتقد وفد بلادى على غرار العديد من المتكلمين السابقين في هذه المناقشة ، ان النقاط الهامة في القضية التشادية تتعلق بمشكلة خاصة برسم

الحدود بين تشاد والجماهيرية العربية الليبية . وقد فند كل من الطرفين سواء استنادا الى الموقع او الى النصوص التي صدرت ،دعوى الطرف الاخر بان له حقوقا على جزء من اراضي الاقليم المعروف بقطاع اوزو ،كما اوضح ذلك وفد تشاد في بيانه امام هذا المجلس . ولذلك ،دون ان ندخل في تفاصيل الموضوع ،المعروفة جيدا الان لنا جميعا ،فان وفد بلادي يتساءل عما اذا كان يمكن لمجلس الامن ان يتحول بالنسبة لهذا النوع من النزاع ،الذي هو واضح ومحدد ، الى محكمة قانونية للقيام بممارسات تفسيرية للنصوص - التي انكر بعضها ،واعلن عدم وجود البعض الاخر منها - ام انه ،على العكس من ذلك ،سوف يقوم بتطبيق المادة ٩٦ من الميثاق ،وباحالة هذا النزاع الى محكمة العدل الدولية طلبا لرأيها الاستشاري .

يعتقد وفد زائير في الواقع ان كلا الطرفين ومصداقية المجلس سوف يكونان المستفيدين اذا ما اخذ المجلس بالبديل الثاني اى احالة المسالة الى محكمة العدل الدولية ، كما اقترح وزير خارجية تشاد في بيانه ،بغية اعادة الحقوق الموروثة عن الانظمة الاستعمارية .

ان حرمة الحدود الموروثة عن الاستعمار ليست هي نوعا من التصور او الخيال وانما هي مبدأ قانوني ،عزيز على الامم الافريقية . وليس هذا المبدأ موجودا فقط- والقرار AHG/16(I) الذي اتخذته في القاهرة في ٢١ تموز/يوليه ١٩٦٤ الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية دليل على ذلك - ولكنه ايضا يستمد قوته بالكامل من مبدأ اخر عزيز علينا ؛ وهو مبدأ التعايش السلمي فيما بين الدول ،كبيرها وصغيرها ،التي تختلف في انظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وفاء منا للمثل العليا لميثاق الامم المتحدة ،جعلت جمهورية زائير من مبدأ التعايش السلمي اطارا تطور فيه علاقات الصداقة والتعاون مع جيرانها على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى والتسوية السلمية للنزاعات .

لذلك ، نعتبر ان من مصلحة الطرفين المعنيين ان يسلكا طريقا يؤدي الى الحفاظ الى الابد على هذه المبادئ ،التي هي اساس العلاقات بين الدول .

لقد فشلت التسوية على المستوى الثنائي والاقليمي ،وليس امامنا الان من بديل الا اللجوء الى التسوية القضائية ،ومحكمة العدل الدولية هي اشد الاجهزة ملاءمة في مثل هذه الحالة .

هذه هي النتيجة الاولى التي توصلنا اليها .

اما فيما يتعلق بالجانب السياسي للمسألة ، يتذكر المجلس ان تشاد في شكواها اشارت الى الاحتلال الحقيقي من جانب القوات الليبية لقطاع اوزو منذ بضعة اشهر مضت . ومادامت هذه هي الحال ، يعتقد وفد بلادى ان هذا العمل غير ودى وهو استفزاز لا حد له لانه ينتهك بوضوح ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي القائم ، ويبتعد عن الاخلاقيات التقليدية ، التي هي قبل كل شيء اساس العلاقات الدولية .

وليس هناك من شيء في القانون الدولي المعاصر يسمح لاحد، سواء اكان كبيرا ام صغيرا، ان يخول لنفسه ان يتجاهل القانون وان يستعمل القوة الا في حالة الدفاع المشروع عن النفس، الفردى او الجماعي، كما هو مقرر في الميثاق. وهنا فان الحالة ليست كذلك. ان وجود القوات الليبية على الاراضي التشادية ليس له من جميع النواحي اى مبرر. وكما نرى فان الامر يتعلق بتهديد السلم والامن في تلك المنطقة. ومن العبث القول بان السلطة الحاكمة في انجامينا غير مشروعة، او بان هذا التشادى يَفْضُل التشادى الاخر. ان هذا ليس الا مناورة ترمي الى تحويل الانتباه في هذه القاعة عن جوهر شكوى تشاد.

هل يتعين على مجلس الامن ان يقوم باجراءات ترمي الى الاعتراف بشرعية او عدم شرعية السلطة الحاكمة في انجامينا دون ان يقوم في نفس الوقت بالتدخل في الشؤون الداخلية لتشاد؟ وكما قال منذ بضعة ايام احد المتكلمين، فاننا في زائير لا نعني بلون او رائحة الحكومات. ان مايهمنا بالدرجة الاولى هو ما يحدث بين التشاديين داخل حدودهم الوطنية. ان مايهمنا بسيط للغاية: ان الامر يتعلق بالحق في السلام الذى تتوق اليه امة تقع في قلب افريقيا، الا وهي تشاد التي مزقتها حرب لا تعرف الرحمة بين الاخوة. وقد حان الوقت للمجتمع الدولي ان يساعد تشاد على ان تبني نفسها في سلم من اجل رفاه الشعب الذى عذب ايما تعذيب.

ولهذا السبب، فاننا نتوصل الى الخلاصة الثانية وهي ان من الضرورى ان نطلب من مجلس الامن، باعتباره الهيئة الاساسية للامم المتحدة المكلفة بالحفاظ على السلم والامن الدوليين، ان يقرر: اولا، الانسحاب الفورى لقوات الاحتلال الليبية من قطاع اوزو ومن اية منطقة اخرى تقع في الاراضي التشادية؛ وثانيا، ارسال قوات محايدة الى قطاع اوزو بغية الحفاظ على السلم والامن في تلك المنطقة، وذلك ريثما تتحقق تسوية موضوع النزاع بين البلدين.

ولا يسعني ان اختتم ملاحظاتي دون ان ارحب هنا في نيويورك بالسيد ادريس مسكين وزير خارجية جمهورية تشاد الشقيقة، البلد الذى تربطه ببلدى زائير علاقات وثيقة مثمرة من الصداقة والتعاون.

السيد ماشينغادزى (زمبابوى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس، اود باسم وفد جمهورية زمبابوى ان اهنئكم بحرارة بالغة على تبوئكم رئاسة المجلس عن شهر اذار/مارس هذا الشهر الحافل بالاحداث . ونود ايضا ان نهنئ، عن طريقكم ، سلفكم السفير ترويانوفسكي ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذى ادار اعمال المجلس بامتياز اثناء شهر شباط/فبراير.

ينعقد الاجتماع الحالي للمجلس بناء على طلب حكومة تشاد التي تريد من المجلس ان يبحث ما وصف بانه :

" الحالة البالغة الخطورة السائدة في تشاد نتيجة لاحتلال ليبيا لجزء من الاراضي التشادية ولعدوان هذا البلد المتكرر على شعب تشاد " (S/15643) .

ومما يبعث على الاسف وبالغ القلق ان ينشأ نزاع بين البلدين . اننا نشعر بالقلق لانه ، كما يتبين من البيانات التي ادلى بها ممثلا البلدين امام هذا المجلس في ٢٢ من اذار/مارس ، فان شعبي ليبيا وتشاد تربطهما اواصر تاريخية وجغرافية ، ويربطهما مصير مشترك ، وما من شيء يمكن ان يغير هذا الواقع . ونشعر بالقلق ايضا لان البلدين ينتميان الى منظمة الوحدة الافريقية والى حركة بلدان عدم الانحياز، وهما منظمتان من منظمات العالم الثالث تعتز بهما شعوب افريقيا وشعوب العالم الثالث . وهذه الصعوبات في العلاقات بين البلدين العضوين في منظمة الوحدة الافريقية تأتي في وقت تحتاج فيه منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز الى الوحدة والتعاون بين جميع اعضائهما بغية التمكن من مقاومة واحباط الجهود التي يبذلها حاليا اعداء الوحدة والتضامن فيما بين بلدان العالم الثالث لتقويض المنظمتين .

بيد ان علينا ان نقول انه عند استماعنا الى طرفي النزاع شجعنا كثيرا اعرابهما عن التزامهما بمبادىء منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز وميثاق الامم المتحدة واخلاصهما لهذه المبادىء .

واخيرا ، لقد درس وفد بلادى بتأن كبير بيانات طرفي النزاع ، وقد احس تماما بتعقد المسائل محل النزاع . بيد اننا تشجعنا كثيرا برغبة الطرفين في التماس حل سلمي للنزاع واستعدادهما للاستفادة من الهيئات الاقليمية للتسوية السلمية للمنازعات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل زمبابوى على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد لنغ كنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : لقد استمعنا باهتمام الى البيانات التي ادلى بها كل من وزير خارجية تشاد وممثل ليبيا .

وما برح الوفد الصيني يؤكد دائما ان الخلافات والمنازعات فيما بين بلدان العالم الثالث ، ينبغي ، ويمكن ، ان تحل بصورة سلمية رشيدة عن طريق المشاورات والمفاوضات الودية بمنأى عن التدخل الخارجي وعلى نحو يتفق ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، لا سيما مبادئ الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية لكل دولة ، وعدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية بعضها لبعض وعدم الاعتداء المتبادل . ان تشاد وليبيا تنتميان الى العالم الثالث وتواجهان مهمة مشتركة تتمثل في تنمية الاقتصاد الوطني وضمان السيادة وتوطيد الاستقلال . ان مصالحهما الاساسية متطابقة تماما ونأمل انهما ستحسمان خلافاتهما ومنازعاتهما بالمفاوضات السلمية .

ان منظمة الوحدة الافريقية ما فتئت تعمل ، عبر فترة من الزمن ، بصورة حثيثة للتوسط بين تشاد وليبيا توخيا للمحافظة على التضامن بين البلدان الافريقية . واننا نقدر الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية ونأمل مخلصين ان تستمر في بذل الجهود تحقيقا لهذا الغرض .

السيد لوويه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد درس وفد بلادى بحرص شديد البيانات التي ألقاها الممثلان المعتمدان رسميا والمعترف بهما لكلا الطرفين ، سعادة السيد ادريس مسكين ، وزير الشؤون الخارجية والتعاون لجمهورية تشاد ، وسعادة السيد علي التريكي ، سفير الجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة .

وقد أكدت هذه البيانات بشكل قاطع على وجود نزاع على الحدود بين البلدين . وكلا الطرفين ادعى ، باسم حكومته ، حقه في الاقليم الواسع المعروف باسم قطاع أوزو .

ومما لا جدال فيه ايضا ان هذا النزاع ، الذى لا يزال يسمم منذ عشر سنوات العلاقات بين تشاد وليبيا ، قد ينتج عنه في اية لحظة حوادث خطيرة ويسبب صراعا نظرا لوجود قوات مسلحة لكلا الطرفين في هذه المنطقة وحولها . وأى تفاقم للوضع الحالي سيكون خطرا على استقرار المنطقة . وكان لذلك من الطبيعي ان يلجأ احد الطرفين في النزاع الى مجلس الأمن ، الذى يتحمل ، بموجب الميثاق ، المسؤولية الاساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين .

وكانت هذه المبادرة طبيعية جدا حيث انه في السنوات الاخيرة ، لم تؤد المفاوضات المباشرة بين تشاد وليبيا ، ولا المساعي الحميدة التي قامت بها المنظمة الاقليمية المختصة ، وهي منظمة الوحدة الافريقية ، الى احراز اى تقدم نحو التسوية .

والمشكلة اساسا هي تعيين الحدود بين تشاد وليبيا وتقرير من يعود اليه قطاع أوزو . ان فرنسا ، بصفتها دولة قائمة بالادارة سابقا ، يتحتم عليها اعلان موقفها بشأن هذه المسألة . وعليها ان تلاحظ من الناحية القانونية صحة النظريات التي طرحها علينا ممثل تشاد .

ماذا يمكن لمجلس الأمن أن يفعل بشأن هذا النزاع ؟

نحن على يقين انه بامكانه القيام ، في هذه الظروف الحالية ، بدور بنّاء ، وذلك بتوجيه نداء الى كلا الطرفين ، عن طريق الرئيس ، باسمنا جميعا . وعلى اساس هذا النداء يمكن لمنظمة الوحدة الافريقية ان تستأنف جهودها للوساطة بغية ايجاد تسوية نهائية .

وخلاصة الأمر أن هذا النزاع له طابع قانوني . ومن الواضح انه لن يكون هناك سلم دائم بين البلدين ما دام هذا النزاع لم تتم تسويته . ولهذا السبب تأمل فرنسا باخلاص ان يوافق الأطراف على احالة نزاع الحدود هذا الى محكمة العدل الدولية .

واسمحوا لي في الختام ان اعرب عن الأمل في ان تعيش تشاد ، التي تعاني من المشاكل منذ ولادتها ، في ظل السلم داخل الحدود التي أورثتها لها فرنسا يوم استقلالها في عام ١٩٦٠ .

السيد شلتيما (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد عكف المجلس على دراسة الشكوى المقدمة من تشاد والواردة في الوثيقتين S/15643 و S/15644 . ويؤكد الممثل الدائم لتشاد ، من جملة امور ، ان " ... الجماهيرية العربية الليبية ... [تقوم] بادامة احتلالها لشمال تشاد ". وانها " تعمل على تكثيف اجراءاتها بغية فرض تغيير الحكومة لصالحها في تشاد ". وفي معرض الرد فان الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية أكد ان قطاع اوزو جزء لا يتجزأ من اراضي ليبيا . واشار ايضا الى ان السيد كوكوني وداى يترأس الحكومة الشرعية لتشاد (S/15645) . وان البيانات التي ادلى بها الممثلان اثناء المناقشة في ٢٢ آذار/مارس تبين النقاط الواردة في الرسائل الآنفة الذكر .

ومما قيل وكتب يخلص وفد بلادى الى نتيجة ان النزاع بين تشاد وليبيا يتركز بصورة اساسية حول مسألتين ، هما النزاع على الحدود بين دولتين ذاتي سيادة ، وأى من الحكومتين تتصف بالشرعية . ومع ان الاحداث اثناء السنوات الاخيرة قد اثبتت ان الناحيتين متشابكتان ، فنحن نرى انه لابد للمجلس ان يميز بين المسألتين . وبامكان المجلس ، بموجب الفصل السادس من الميثاق ان يدعو الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية . بيد ان اختيار الحكومة هو الحق الخالص لشعوب البلد .

وبعد سنوات من النزاع الاهلي والمعاناة البشرية فان تشاد تتطلع مرة اخرى الى توجيه جهودها صوب الاستقرار الداخلي والتنمية الاقتصادية برئاسة الرئيس هبرى . ونرى انه من الضرورى ، كيما تتغلب تشاد على مشاكلها ، ان تتوقف جميع اعمال التدخل الخارجي في هذا البلد وان تقدم البلدان المساعدة الاقتصادية ، اذا كانت قادرة على ذلك .

وأود الآن ان انتقل لحظة الى فحوى شكوى تشاد بشأن احتلال الجماهيرية العربية الليبية للاقليم المعروف باسم قطاع أوزو . لقد درسنا بتأن المذكرة المقدمة من حكومة تشاد المعنونة " مذكرة عن احتلال ليبيا لاقليم تبستي " الواردة في الوثيقة S/15649) والمؤرخة في ٢٢ آذار/مارس .

وملاحظتي الاولى ، وفقا للمعلومات المتوفرة لدينا ، ان المعاهدة الفرنسية ـ الايطالية لعام ١٩٣٥ ، التي اعطي بموجبها قطاع أوزو لايطاليا ، باطلة ولاغية بسبب عدم تبادل وثائق التصديق . ومن الناحية الاخرى نفهم ان الطرفين يرتبطان بمعاهدة عام ١٩٥٥ بين ليبيا وفرنسا . وقد سرى مفعول هذه المعاهدة في ٢٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٦ . وهذه المعاهدة تعالج بصورة محددة النزاع الاقليمي فيما يتعلق بقطاع اوزو . هذا هو مفهومنا للوضع القانوني .

وفيما بعد جرت مناقشة النزاع من جانب الطرفين في مفاوضات ثنائية وفي اطار منظمة الوحدة الافريقية على السواء ، التي بدت اكثر المحافل ملاءمة لتسوية هذه المسألة . وأكد الجانب الليبي طوال الوقت ، وجهة نظره القائلة بأن المنطقة المتنازع عليها أرض ليبية ، معتمدا بذلك على الالتزامات التي التزمت بها الحكومات التشادية السابقة .

ومنذ ان احيلت المسألة الى مجلس الأمن ، وبما ان الطرفين وافقا على التعاون مع المجلس في التماس حل ، فقد قبلت بذلك حكومتا تشاد وليبيا تسوية نزاعهما بوسائل سلمية . ان الميثاق واعلان علاقات الصداقة والتعاون فيما بين الدول ينصان على ان من واجب جميع الدول ان تلتمس حلولا عادلة ومبكرة للمنازعات الدولية ، بما فيها المشاكل المتعلقة بحدود الدول ، عن طريق المفاوضات او غيرها من الوسائل السلمية التي تختارها ، مثل الوساطة او اللجوء الى الوكالات الاقليمية . وبالطبع ينبغي ان يترك لحكومتي تشاد وليبيا ان تقررا الوسيلة الملائمة لتحقيق هذا الهدف .

ومع ذلك ، ونظرا للطابع القانوني للمشكلة التي تواجه المجلس ، يفضل وفد بلادي أن تشمل أية توصيات للمجلس تتعلق بالاجراءات والأساليب التي يعتبرها ملائمة للتوصل الى تسوية سلمية توصية بأن توافق تشاد وليبيا على عرض نزاعهما الاقليمي على محكمة العدل الدولية على النحو المنصوص عليه في الميثاق . لقد تقدمت وفود أخرى بهذا الاقتراح وأضم صوتي اليها بشأن هذه النقطة . وبغض النظر عن الوسائل أو الآليات التي سيعتمدها طرفا النزاع ينبغي أن تكون الأولوية الأولى للمجلس منع تردي الحالة وتطوّرها بحيث تصبح خطرا على استقرار المنطقة بأسرها . ولهذا توجّه حكومة بلادي نداء ملحّا الى الطرفين بالامتناع عن أي عمل قد يؤدي الى تفاقم الأمور ، وبابداء الاحترام الصارم للسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل من البلدين وفقا لمبادئ الميثاق ريثما تتم التسوية السلمية للنزاع .

وتحدونا الرغبة التامة في أن نرى السلم سائدا في منطقة تحتاج الى جميع الموارد المتوفرة لديها في القيام بالمهمة الصعبة المتمثلة في التغلب على التحديات التي تواجهها .

السيد غاوتشي (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان البند المعروض على المجلس الآن يجعلنا نواجه ، مع الأسف الشديد ، مرة أخرى في أقل من بضعة أسابيع، مشكلة قريبة جدا من مالطة . هذه المشكلة تتعلق في الواقع بجار قريب في افريقيا ، تلك القارة التي يعتبر تأثيرها السابق على التراث الوطني لمالطة وعلى علاقاتنا الدولية المستقبلة ، أمرا له أهميته القصوى بالنسبة لنا .

لقد استمعنا بامعان ، في ظل هذه الخلفية ، الى البيانين التفصيليين لوزير خارجية تشاد ، وممثل ليبيا . كذلك اشتركت بعض البلدان المعنية بالأمر بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، في القاء مزيد من الضوء على الموضوع المطروح للبحث . وكان الاهتمام مركزا على الموقف الأصلي السائد في المنطقة المعروفة بقطاع أوزو .

يود بلدي بداية أن يبرز بايجاز اهتمامه وقلقه بشأن الخلاف القائم بين ليبيا وتشاد . وهناك سببان أساسيان لذلك ؛ أولا ، بسبب طبيعة علاقات الصداقة والتقارب الجغرافي القائم بين مالطة من جهة والبلدين المعنيين من جهة أخرى ، وثانيا بسبب المسؤولية الضخمة ، التي

لا سبيل الى اجتنابها ، في اتخاذ موقف موضوعي في المجلس ازاء الاختلاف الشديد في الرأى فيما بين جارين صديقين ، عضوين في المجموعة الافريقية وفي حركة عدم الانحياز .

في ضوء هذا الاعتبار ، وهذه المسؤولية نود أن نقدّم بايجاز وجهات نظرنا الموضوعية الصادقة ، آملين أن يكون لها تأثير ايجابي على الأحداث المقبلة في المنطقة .

ان الحقائق والأحداث التي عرضت أمام المجلس تقوى احساسنا البديهي بأن أفضل طريق يمكن للمجلس أن يساعد به كلا البلدين وأن يعزز التوصل الى حل ودى لأية مشاكل دونما ابطاء ، يكمن في المقام الأول في تشجيع الحوار الذى بدأ فعلا على المستوى الاقليمي واعطائه دفعة جديدة .

لقد أبلغنا البلدان المعنيان بالأمر ، وكذلك ممثلو بلدان افريقية اخرى ، أن هذه المسألة لا تزال مفتوحة للمناقشة أمام منظمة الوحدة الافريقية . كذلك قيل لنا ان المشكلة القائمة بين تشاد وليبيا هي أحد البنود المدرجة في جدول أعمال اجتماع القمة القادم لمنظمة الوحدة الافريقية الذى سيعقد قريبا ، في حزيران/يونيه القادم في أديس ابابا . ومن الجلي أن المنظمة المختصة أساسا بهذا الموضوع قد كرّست له المزيد من الأفكار والجهود .

ان هذا يؤكد فهمنا ان الجهود لا تزال تبذل حتى الآن لحل المشكلة في اطار اقليمي . وبالتالي فمن الملائم ، على الأقل حتى تنتهي هذه الجهود ، أن يمتنع مجلس الأمن في هذه المرحلة عن اتخاذ موقف محدد بشأن هذا الموضوع . وبدلا من ذلك يمكن للمجلس ، تمشيا مع الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، أن يشجع البلدين المعنيين ، وكذلك منظمة الوحدة الافريقية ، والأجهزة الاقليمية المعنية الأخرى على التماس حل سلمي مشترك في أقرب وقت ممكن .

من السهل علينا أن نفهم غضب أى بلد للتأخر في حل مشكلة يشعر أن موقفه ازاءها مقنع . لذلك فاننا نرى أنه ينبغي على رئيس المجلس أن يدلي باعلان يعطي دفعة جديدة ، وتشجيعا لكلا البلدين المعنيين أولا ثم للمنظمة الاقليمية المعنية في المقام التالي ، لايجاد حل سلمي للمشكلة دون أى ابطاء .

وفي هذا الصدد ، ودون أن نقلل بأى شكل من الدور الذى ينبغي أن يلعبه مجلس الأمن ، حيال التقريب بين المواقف الخطيرة المحتملة للبلدان المتنازعة والمسؤولية الملقاة عليه في النهايـة ، يود بلدى أن يؤكد على مسؤولية جيران تشاد وليبيا ، في الاطار الاقليمي الأصغر ، وجميع البلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية في الاطار الاقليمي الأكبر ، في أن تشارك جميعها في تقديـم جهودها البنّاءة للوصول الى حل سلمي ناجح لهذه المشكلة التي طال أمدها ، وفقا لأحـــد البدائل التي وردت في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

وفي بياناتنا السابقة أمام المجلس ، وفي كل مرة ناقشنا فيها النزاعات الأخرى المؤسفـــة ، أشار بلدى دائما دون أى غموض الى أن على بلدان المنطقة أن تتحمل المسؤولية الأولى والأساسيـة عن صيانة السلم والأمن في منطقتها .

واليوم نود أن نعيد تأكيد هذا المفهوم الأساسي . اننا على اقتناع بأن هذا السلـــوك لا يقدّر بثمن بالنسبة للقارة الافريقية في سعيها للتغلب على الصعوبات الموروثة عن عهد الاستعمار ، ولضمان الكرامة والتقدم والحرية التي تشتاق اليها كل أمة وتناضل من أجلها .

ان مالطة قد أعطت ، في دورها المتواضع ، تأييدها الكامل للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوب افريقيا في الماضي ، وسوف تواصل ذلك في المستقبل . والآن ، بالنسبة لهـذه المسألة الخاصة ، أود باخلاص ، أن أناشد كلا الطرفين أن يمد يده ليد المساعدة الفالية التـي تقدمها منظمة الوحدة الافريقية حاليا . ان الفرصة التي توفرها منظمة الوحدة الافريقية لحل المشكلات القائمة ، بروح الصداقة والتوفيق ، يجب الامساك بها مباشرة ودون أى تردد . فكما أوضحـــت ليبيا وتشاد ، ان من مصلحتهما المشتركة القيام بذلك ، طالما أن هناك ضرورة لتعاون شعبـــي البلدين من أجل رفاهيتهما في ظل علاقات السلم وحسن الجوار .

أما بالنسبة للبلدان الافريقية الأخرى التي يعنيها الموضوع بطريقة غير مباشرة ، فاننـــا نناشدها أن تقدم كل مساعدة أخوية لحل هذه القضية وغيرها من القضايا من أجل رفاهية منطقتهما بصفة خاصة . يجب ألا يسمح لأية اعتبارات خارجية باعاقة طريق التقدم .

ونؤيد بقوة حق أى بلد في أن يعرض ، في أى وقت ، شواغله على المجلس . وبعد الاحاطة بالعلم بهذه الشواغل والاستماع الى كلا الجانبين ، نعتقد أن بيان المجلس ، الذى يصدره رئيسه ، يعد نواة للتقدم . وتتوفر الآن عوامل عديدة للتوصل الى توافق في الآراء . وبصفتنا بلدا يهمه الأمر ولكن ليست لديه أية مصلحة فيه ، ويشاطر البلدان الأخرى اخلاصها لمبادئ عدم الانحياز ورغبة منا في الاسهام في تيسير أعمال المجلس بشكل خاص ومتواصل ، عملنا سوية مع الآخرين لوضع صيغة نعتقد أنها تمثل وصفة بناءة لاحراز التقدم . ونأمل في أن تحظى ، بعد اعلانها ، بالتأييد الجاد من لدن الطرفين المعنيين ، حتى يشعر المجلس بأن مشورته الحكيمة قد أدت الى النتائج المرجوة التي لن ينتفع منها أحد أكثر مما ستنتفعان منها ليبيا وتشاد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل بنن . أدعوه الى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس والقاء كلمته .

السيد سوغلو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدى الرئيس ، أود بادئ ذى بدء أن أتقدم لكم ، بالنيابة عن وفد بلادى ، بالتهنئة على تسنمكم منصب رئيس مجلس الأمن عن شهر اذار/مارس . ونحن سعداء للغاية ، اذ نراكم ، سيدى الرئيس ، تترأسون هذا المجلس لأنكم تمثلون بلدا عظيما تربطه بجمهورية بنن الشعبية أحسن العلاقات وأكثرها ودية .

لقد تمكنتم ، بفضل ما تتحلون به من المزايا الدبلوماسية والحنكة ، وبفضل خبرتكم الواسعة وحكمتكم ، من أن تقودوا أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر بما يرضي الجميع .

وأرجو أن تسمحوا لي أيضا سيدى الرئيس أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب للسفير ترويانوفسكي ، ممثل الاتحاد السوفياتي ، عن تقديرنا العميق للطريقة المقتدرة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن خلال الشهر المنصرم .

هكذا نرى اليوم خلافا بين بلدين افريقيين عضويين في منظمة اقليمية هي منظمة الوحدة الافريقية ، وهو الخلاف على الحدود الذى ترجع أسبابه الأصلية الى الماضي الاستعمارى الأسود ، والذى يعرض الآن على هذا المجلس الذى تتمثل رسالته الأساسية في ايجاد حلول فعالة للمشكلات والأوضاع التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

ومنذ حصول تشاد على سيادتها الدولية ، لم تنعم بالسلام الاجتماعي أبدا . اذ يتنازع فيها على السلطة عدد من التيارات لا يقل عن ١١ تيارا . وقد تركت العقود الطويلة من الصراعات بين الأشقاء أثرها على الخلافات ودمرت البلاد . ان الهدوء الظاهرى الذى يملأ العاصمة انجامينا ، أو بالأحرى الذى يخيم عليها ، لا يتجاوز حدود العاصمة التشادية . وحقيقة تحكم أحد هذه التيارات بالسلطة الآن لم تجلب السلام الذى يتطلع اليه شعب تشاد منذ ٢٠ عاما ؛ ولم تحقق أيضا المصالحة بين أبناء البلد الواحد ، كما أنها لم تحسم ما يعتبره المجتمع الدولي المشكلة الأكثر الحاحا ، وأعني بذلك القضاء على المجاعة والعوز والفاقة ، ومعاناة شعب لم يتحرر من أغلال الاستعمار الا ليسقط في براثن حرب أهلية تذكيها الامبريالية الدولية .

وفي ضوء هذه الحالة لا يمكن لوفد بلادى أن يقف بلا اكتراث ، ومن ثم يعتزم أن يتقدم بالحيدة والموضوعية اللتين ميزتا مواقفه دوما ، بالملاحظات التالية : وأول تساؤل يراوده في هذا الصدد يكمن في معرفة ما اذا كان التوقيت والمكان ملائمين لمناقشة هذا الخلاف بين تشاد وليبيا . ان التوقيت يقينا ليس أنسب التوقيتات . فثمة مهام عاجلة تنتظرنا . وما ينتظره الشعب التشادى من قادته في المقام الأول هو حل أبسط مشكلاته ، وما ينتظره الشعب التشادى من قادته بعد ذلك هو وضع وإعمال سياسة وطنية حقا تحقق التلاحم بين التيارات المختلفة وكل فئات الشعب سواء كانت من الشمال أو الوسط أو الجنوب ، سياسة تقوم على المصالحة الوطنية التي لا يمكن بدونها توطيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتطلع اليها شعب تشاد . لا يمكن أن يتم أى انجاز كبير في ظل التفكك ، وحين تتركز النوايا على خوض معركة وطنية يعبئ لها الجميع كل طاقاتهم وحين يصمم كل فرد على الحصول على أفضل سلاح .

اما عن المكان الذى تعالج فيه هذه القضية ، فهو ليس أنسب الأمكنة . وليس في نيتي أن أنكر على هذا المجلس حق النظر في مسألة تمس التسوية السلمية لنزاع بين دولتين . مع ذلك اعتقد أن هذا المجلس لن يستطيع أن يفعل ذلك الا بروح الميثاق الذى تنص المادة ٣٣ منه على ما يلي :

" يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذى بدء " ، - وأود أن أشدد على عبارة " بادئ ذى بدء " - بطريقة المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، أو أن يلجأوا

الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها .

"ويدعو مجلس الأمن اطراف النزاع الى ان يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق اذا رأى ضرورة لذلك ."

هل استنفذت ، قبل عرض هذا النزاع على المجلس ، كل الوسائل الممكنة للتفاوض ؟ أليس صحيحا أنه قبل اللجوء الى هذا المجلس للتحكيم عرض طرف ثالث ، وأعني به منظمة الوحدة الافريقية مساعيه الحميدة لحل النزاع ؟ وقبل احالة المسألة اليكم سيدى الرئيس هل أنتظرنا الاستنتاجات التي يمكن أن تتوصل اليها اللجنة التي شكلتها منظمة الوحدة الافريقية ؟ وأية هيئة ، غير منظمة الوحدة الافريقية ، تمتلك أكبر الامكانيات لمعرفة مسألة تشاد ؟ وأى جهاز يعتبر أكثر ملاءمة من منظمة الوحدة الافريقية ، وهي منظمة اقليمية تنتمي اليها كل من ليبيا وتشاد لمناقشة الخلاف بين بلدين افريقيين شقيقين ، وللسعي الى حله بطريقة افريقية خالصة ؟

وحسب معلوماتي لم يطلب من منظمة الوحدة الافريقية أن تتخلى عن هذه القضية ، كما أن المنظمة نفسها لم تطرح جانبا قضية تشاد التي احتلت دائما مركز الصدارة في جدول أعمالها . ان الخلاف على الحدود بين تشاد وليبيا ليس وليد الأمس . انه خلاف يرجع الى عهد الاستعمار المظلم . ان الذين اجتمعوا في برلين في ١٨٨٥ لم يقسموا افريقيا الى أقسام متساوية . لقد تهافتوا عليها كما يتهافت الأطفال على فطيرة ، وخلفوا لنا مشكلات لم يتمكنوا من حسمها فيما بينهم . فالاتفاقية الفرنسية البريطانية في ١٤ حزيران/يونيه ١٨٩٨ ، والاعلان الاضافي في ٢١ آذار/مارس ، والاتفاقات الفرنسية - الايطالية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠٢ ومعاهدة الصداقة وحسن الجوار بين جمهورية فرنسا ومملكة ليبيا في ١٠ آب/أغسطس ١٩٥٥ ، وكذلك معاهدة لافال - موسوليني في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٣٥ ، ان لم تكن جميعا تشكل معاهدات غير متكافئة ، فهي تبرهن على أقل تقدير ، على صعوبة التوصل الى الاتفاق بشأن الرسم الدقيق للحدود .

ان الخلافات بشأن الحدود في افريقيا وفي اجزاء اخرى من العالم ليست قليلة ، ومما يثلج صدورنا انها لا تعرض جميعها على مجلسكم بالقدر الذى تبذل به جهود من اجل تسويتها بطرق اخرى معترف بها وموصى بها من قبل ميثاق الامم المتحدة ، ومن بينها التوفيق ، والمفاوضة ، والمساعي الحميدة ، والتحكيم ، والوساطة .

من ثم ، اذا لم يكن هذا هو التوقيت او المكان المناسب لطرح مشكلة تعتبر تسويتها - قبل كل شيء - هنا باتفاق الطرفين ، فكيف يمكننا في ظل هذه الظروف ان نتفهم المسلك التشادى ؟

ان عرض هذه المشكلة على مجلس الأمن من قبل القادة الحاليين في انجامينا ينطلق في رأينا من امرين اثنين . اولا ، من محاولة لاضفاء الشرعية على السلطة ، وثانيا ، من مناورات الامبريالية الدولية .

وفي المقام الاول ، ان هذه المحاولة ترمي الى طمس الطبيعة الحقيقية للمشكلة التشادية كما هي مطروحة اليوم في المجال الداخلي وايضا في المجال الدبلوماسي . ان السلطة القائمة اليوم في انجامينا تعاني من متاعب تتصل بالشرعية ، فهذه السلطة تلقى معارضة ومقاومة في الداخل من قبل قادة " جونت " الذين يتمسكون بالشرعية التي اضفتها عليهم منظمة الوحدة الافريقية من خلال اتفاقات لاغوس ، وهذه السلطة ليس معترفا بها على المستوى الدبلوماسي من قبل عدد كبير من الدول التي تلقى عليها باللائمة بأنها خرقت هذه الاتفاقات التي التزم بها قادتها . وليس في نيتي ان اناقش هنا قانونية او شرعية السلطة القائمة حاليا في انجامينا . ان رؤساء الدول الافريقية - سعيا منهم الى الحفاظ على السلام والوئام - زودوا تشاد بحكومة في مرحلة ما من التاريخ . ومن حقهم ان يقولوا رأيهم فيما يحدث الآن في الظروف الحالية . وما لم تسر الامور على هذا النحو ، سوف يكون من الصعب على جمهورية بنن الشعبية ان تحذو حذو اولئك الذين - استنادا منهم الى سلطة فعلية - اعترفوا بالنظام القائم في انجامينا ، ويريدون ان يجروا الاخرين في فلكهم ، في حين ان معظمهم ، وتلك مفارقة غريبة ، من بين اولئك الذين يعترفون بقادة بنوم بنه ، طغمة بول بوت التي طردت من السلطة لاقترافها جرائم من ابشع الجرائم التي ارتكبت في التاريخ .

وفي المقام الثاني ، تأتي هذه المناقشة في وقت يجعلها تتسم بطابع التواطؤ مع تلك الحملة العدائية التي تشنها الامبريالية الدولية ضد البلدان التقدمية الثورية وضد ليبيا وثورتها . وهناك

مثل شعبي يقول "اذا اراد المرء اغراق كلبه ، اتهمه بالسعار" واذا ما ترجمنا ذلك الى اللغة الدبلوماسية ، فهذا معناه انه من الأيسر في نظر المجتمع الدولي التصدى لانسان خارج عن القانون من التصدى لرجل شريف .

ان جمهورية بنن الشعبية ترفض المشاركة في هذه الحملة ، ولا تزمع مؤازرتها ، ولكنها تستنكرها وتدينها .

لقد قدم الافارقة الى العالم امثلة عديدة على الطرق التي يحلون بها مشاكلهم ، وهي تتسم في اغلب الاحيان بتأجج المشاعر والانفعالات اللفظية والكلامية ، وفي بعض الاحيان بالمواجهات العسكرية . ولكن الحكمة والحوار ينتصران في نهاية المطاف . ونحن ندعو الى هذا الحوار كلا من تشاد والجماهيرية العربية الليبية . وسوف تتاح لهما الفرصة لذلك في شهر حزيران/يونيه المقبل في اديس ابابا اثناء انعقاد مؤتمر قمة المنظمة الذى يجمع الأسرة الافريقية الكبيرة .

نحن مستعدون للثورة ، والنضال مستمر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل بنن على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل اليمن الديمقراطية الذى اعطيه الكلمة وادعوه ليشغل مقعدا على طاولة المجلس وليلقي بيانه .

السيد الالفي (اليمن الديمقراطية) : اود في بداية حديثي ان أعبر عن تقديرنا لادارتكم اعمال مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس الحالي .

في الشهر الماضي انعقد مجلس الأمن لمناقشة الاستفزازات الامريكية ضد الجماهيرية العربية الليبية . وشارك في تلك المناقشة العديد من وفود الدول ومنها وفد بلادى . ولقد اجمعت غالبية الوفود التي تحدثت في تلك المناقشة على ادانتها الشديدة للاستفزازات الامريكية الموجهة ضد الجماهيرية العربية الليبية ، وأكدت تضامنها مع الجماهيرية العربية الليبية ودعمها لها في مواجهة السياسة العدوانية الارهابية التي تمارسها الامبريالية الامريكية ضد شعب الجماهيرية العربية الليبية الذى اختار طريق تطوره الاقتصادى والاجتماعي المستقل ومناهضة السياسة الامبريالية في المنطقة العربية .

ومن المؤسف ان يعقد مجلس الأمن اليوم لمناقشة شكوى لا اساس لها من الصحة ضد الجماهيرية العربية الليبية وتوجه التهمة اليها بارتكاب العدوان ، وهي الدولة التي اقر المجتمع الدولي في هذا المجلس قبل شهر فقط انها ضحية التهديد والعدوان .

ان هذا الربط بين الحدثين يؤكد ان الحكومة الامريكية بعد ان فشلت مخططاتها ضد الجماهيرية العربية الليبية بكل اساليب القوة والارهاب والضغوط في ان تخيف الشعب الليبي او ان تثنيه عن مبادئه المناهضة للامبريالية الامريكية وسياستها العدوانية في المنطقة العربية ، وبعد ان انكشفت مخططاتها الرامية الى فرض هيمنتها على شعوب المنطقة ونهب ثرواتها وخيراتها ، دأبت على ممارسة عمليات التشويه ضد الجماهيرية العربية الليبية وقيادتها من خلال الدفع بعملائها في المنطقة الى طرح ادعاءات لا اساس لها من الصحة والترويج لها في اجهزة الاعلام الامريكية في محاولة متعمدة لتحويل انتباه المجتمع الدولي عن المصدر الرئيسي لمخاطر التوتر وعدم الاستقرار وزعزعة السلام في العالم بأسره ألا وهو القوى الامبريالية وعلى رأسها الامبريالية الامريكية التي تهدد امن واستقرار كل الشعوب التواقة للحرية والاستقلال والدول المستحررة التي تناضل من اجل تعزيز استقلالها ومنها الجماهيرية العربية الليبية .

لقد استمعنا باهتمام بالغ الى بيان الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية حول الموضوع المطروح أمام مجلس الأمن كما أطلعنا على رسالة الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية الى رئيس مجلس الأمن التي تضمنتها الوثيقة S/15645 بتاريخ ١٧ آذار/مارس ١٩٨٣.

واننا نستخلص من ذلك ما يأتي : أولا ، ان المسألة المطروحة للمناقشة تعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للجماهيرية العربية الليبية ، خاصة أن قطاع أوزو ، كما أكد الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية جزء لا يتجزأ من الأراضي الليبية . ثانيا ، ان الجماهيرية العربية الليبية قد نفت بشكل قاطع الادعاءات بأنها تحتل أى جزء من أراضي تشاد وأكدت أنه ليس لديها أية أطماع في أراضي الدول الأخرى . ثالثا ، لقد حرصت الجماهيرية العربية الليبية على علاقات الأخوّة وحسن الجوار التي تربط الشعبين الليبي والتشادى وعملت باستمرار لضمان وحدة الشعب التشادى وأمنه واستقراره . وبادرت للعمل على انهاء المأساة التي يتعرض لها الشعب التشادى منذ أوائل الستينات . رابعا ، ان المشكلة التشادية هي أحد الموضوعات التي تناولتها منظمة الوحدة الافريقية وشكلت لها لجنة خاصة على مستوى رؤساء الدول . خامسا ، ان الجماهيرية العربية الليبية قد أكدت استعدادها لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين ضمن اطار لجنة المساعي الحميدة بين ليبيا وتشاد . وقد شكّلت هذه اللجنة منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر القمة الرابع .

ان اليمن الديمقراطية اذ تؤكد مجددا وقوفها الى جانب الجماهيرية العربية الليبية في تصديها للاستفزازات العسكرية الامريكية ، فانها تطالب المجتمع الدولي بالوقوف الى جانب الجماهيرية العربية الليبية في مواجهة جميع المخططات الامبريالية الرامية الى المساس باستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها والتدخل في شؤونها الداخلية . كما أن اليمن الديمقراطية تدين أية محاولة امريكية مباشرة أو بواسطة عملائها في المنطقة بهدف العدوان على الأراضي الليبية . وفي الوقت نفسه تؤكد اليمن الديمقراطية ثقتها بقدرة شعب الجماهيرية العربية الليبية الشقيق على التصدى للتحرشات والتهديدات الامبريالية الامريكية التي تستهدف حريته واستقلاله وسيادته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اليمن الديمقراطية على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل غينيا . وأدعوه الى شغل مقعده على طاولة مجلس الأمن والادلاء ببيانه .

السيد كوماسا (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أبدأ كلمتي بتوجيه التهنئة الحارة اليكم باسم بلادى ، جمهورية غينيا الثورية الشعبية ، لاضطلاعكم برئاسة هذه الهيئة الهامة وللطريقة البارزة التي قدتم بها مناقشات مجلس الأمن بشأن مشكلات لا تخفى أهميتها على أحد . ان بلادكم - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية - تقيم مع بلادى علاقات التعاون المثمر والودى .

وانا على اقتناع تام بأن مواهبكم بصفتكم دبلوماسيا محنكا ، وخبرتكم الواسعة بالشؤون الدولية ، يدعمها تمسككم العميق بالقضايا العادلة . كل هذا يشكل ضمانا قيّما في عملية السعي الى ايجاد حل سلمي للمشكلة المعروضة على مجلس الأمن . ومن ثم فنحن سعداء غاية السعادة لأن نراكم على رأس هذه الهيئة التي يقع عليها دور جسيم وسام في صون السلم والأمن في العالم .

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نتقدم كذلك باحترامنا وتقديرنا لسلفكم صاحب السعادة السيد ترويانوفسكي سفير اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وممثلها الدائم، للطريقة البارزة والمشرّفة التي قاد بها مناقشات مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير ١٩٨٣ .

وأود أخيرا أن أعرب لكم شخصيا ياسيادة الرئيس ، وعن طريقكم لأعضاء مجلس الأمن الآخرين ، عن امتنان بلادى للشرف الذى أوليتموه لها بدعوة وفدها للمشاركة في مناقشة مجلس الأمن بشأن الخلاف القائم بين بلدين شقيقين في العالم الاسلامي ، هما تشاد وليبيا ، وكلاهما عضوان في منظمة الوحدة الافريقية .

ان وفد بلادى قد استمع بأكبر قدر من الاهتمام الى بيانات الطرفين ، تشاد وليبيا ، وكذلك بيانات الأعضاء الذين تكلّموا قبلنا .

ان صاحب السعادة وزير الخارجية والتعاون في تشاد السيد ادريس مسكين عرض في الكلمة التي أدلى بها يوم الثلاثاء ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٣ أمام أعضاء المجلس حقائق تاريخية

لا يمكن الطعن فيها ، تقوم على أساس قانوني سليم بحيث يصعب تجاهل الضوء الذى تلقيه على الخلاف القائم بين بلاده وبين ليبيا .

ان وفد جمهورية غينيا الثورية الشعبية ، على غرار معظم الوفود التي سبقته ، يرى أنه لا ينبغي الخلط بين الخلاف على الحدود بين دولتين ، وبين شرعية ممثلي أى منهما ، ومن حق الشعب وحده باعتباره الحكم الأعلى أن يصدر حكمه بالنسبة لشرعية ممثليه . ان مسألة تشاد مازالت أحد الشواغل الكبيرة في الوقت الراهن ، على مستوى منظمة الوحدة الافريقية . وان القرارات العديدة التي اتخذت بالاجماع سواء في دوراتها العادية أو الاستثنائية وانشاء لجنة مخصصة مكلفة بتحقيق تسوية سلمية للنزاع بين تشاد وليبيا تدل على رغبة افريقيا في توطيد سياسة تقوم على حسن الجوار بين دولها .

ان الرئيس أحمد سيكوتورى وهو أحد الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الافريقية أعلن في آب/اغسطس ١٩٨٢ ردا على سؤال طرح عليه خلال حديث صحفي بشأن الدور الذى ينبغي أن تلعبه منظمة الوحدة الافريقية في تشاد :

" ان على منظمة الوحدة الافريقية دورا هاما ينبغي أن تلعبه في تشاد . ان شقيقنا ، حسين هبرى ، قد أحرز النصر في النهاية . ولقد وافق على الفور على أنه ينبغي أن تتم مصالحة سياسية في اطار منظمة الوحدة الافريقية ومن ثم فان الشقيق حسين هبرى يعمل في اطار منظمة الوحدة الافريقية لأن مسعاه من أجل المصالحة الوطنية يتمشى مع اتفاق لاغوس . وان منظمة الوحدة الافريقية ينبغي أن تقدم كل مساندتها للشقيق حسين هبرى ، وبالتالي للشعب التشادى ، الذى سوف يستفيد من المصالحة السياسية بين التيارات المختلفة ، لأن المشكلة التشادية لم تكن أبدا مشكلة عسكرية . انها مشكلة سياسية . وعلى هذا اذا حلت هذه المشكلة سياسيا فان السلم والأمن المطلوبين لرخاء الشعب التشادى سوف يصبحان أمرا واقعا ، وهذا ما يشرّف منظمة الوحدة الافريقية وكل افريقيا " .

ومن ثم نعتقد أن المسألة قيد البحث ليست مسألة تمثيل أو عدم تمثيل دولة ما ولكنها

مسألـــة احترام عدم المساس بالحـدود الموروثـــة عن عصـــر الاستعمار . وفي الحالة بعينهـا المعروضـــة على المجلس ، ينبغي أن نذكـر أنه في اجتماع القاهرة ، بتاريخ ٢١ تموز/يوليـــه ١٩٦٤ ، الذى اشتركت فيه مملكة ليبيـا المتحدة آنذاك وتشاد ، ورد في القـــرار (AHG/16 (I)

" ان كل الدول الأعضاء تتعهد باحترام الحدود القائمة في الوقت الذى حصلـت فيه على الاستقلال ".

ان الرسائل الموجهة اليكم ، سيدى ، سواء من تشاد أو من الجماهيرية العربية الليبية عن طريق ممثليهما ، انما توضح أن هناك نزاعا من شأن استمراره أن يهدد السلم في افريقيا والسلم الدولي بأسره ، أى أن هناك نزاعا من النوع الذى ذكرته المادة ٣٣ من الميثاق.

وهذا يحملنا على أن نطلب من أشقائنا التشاديين والليبيين أن يساعدوا منظمة الوحدة الافريقية في مساعيها الحميدة . وكذلك نطلب من مجلس الأمن أن يمارس سلطته كاملة ، وفقا للمادة ٥٢ من الميثاق ، من أجل اقرار السلم بين البلدين الشقيقين ، تشاد وليبيا.

وسوف أختتم كلمتي باعادة تأكيد موقف بلادى ، الذى عبّر عنه الرئيس أحمد سيكوتورى ، حينما تحدّث يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ فقال :

" ان موقف جمهورية غينيا الشعبية ينطلق من مصلحة الشعب التشادى وحده ، وخدمة قضية هذا الشعب حتى يستعيد بسرعة السلم ، الذى هو الشرط الأساسي للحفاظ على حياة مواطنيه وحماية ممتلكاته المادية ".

ومن ثم نتوجه بنداء عاجل الى المجتمع الدولي وبصفة خاصة افريقيا حتى يسهرا على متابعة تطوّر الحالة في تشاد ، واتخاذ موقف مسؤول ، بغية تحقيق الآمال المشروعة لشعب تشاد ، عن طريق تأمين الفعالية للعمل المحدد الذى يتخذ لصالحه ، وكفالة الاحترام التام لسيادة ذلك البلد وسلامته الاقليمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل غينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل النيجر . وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد أومارو (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، أود أن أهنئكم باخلاص على ما أنجزتموه خلال شهر آذار/مارس هذا ، الذى لابد وأنكم وجدتموه طويلا بعض الشيء ، بالنظر الى ضخامة ما تعيّن عليكم بذله خلاله من الجهود ، وابرازه من

المواهب ومن بعد النظر والقدرة على التركيز لكي يتسنى لكم ادارة دفة المشاورات الطويلة والدقيقة التي ترأستموها كل يوم تقريبا .

كل ذلك يبرر ويستحق المدح الذى أسبغ عليكم بالاجماع ، والذى يعزز دوام القيم النبيلة والتقاليد العريقة التي كان بلدكم العظيم ، مملكة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، مهدا لها . ويود وفد بلادى أن يضم صوته مشاطرا هذا المدح ، كما يود أن يقول أيضا انه ممتن لكم اذ سمحتم لنا بالمشاركة في هذه المناقشة بشأن المسألة المتعلقة بليبيا وتشاد ، والمعروضة على المجلس اليوم .

أود أيضا أن أهنئ السفير أوليغ تروياتوفسكي ، الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، على الطريقة الرائعة التي ترأس بها أعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير .

كما تتصورون ، سيدى ، لا تشارك النيجر في هذه المداولات لكي تنصب نفسها حكما أو لكي تثير العداوات والأحقاد ، فان ليبيا وتشاد بلدان شقيقان ، ويتمتعان بنفس المكانة العزيزة لدينا ، ونشاطرهما أساسيات ثابتة مثل حسن الجوار ، والموقع الجغرافي ، والانتماء الى منطقة تقع في قارة واحدة ذات طبيعة صعبة أدت الى اختلاط بين الشعوب يتجلى في جوانب عديدة من حياتنا . ونحن نناضل معهما على نفس الجبهة وانطلاقا من نفس الأهداف ، في اطار منظمة الوحدة الافريقية ، والمؤتمر الاسلامي ، وحركة عدم الانحياز ، تلك التجمعات ، التي تدعو مواثيقها جميعا ، كما يعلم المجلس ، الى السلام والتعاون الأخوى ، والكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة واستعادة حقوق شعوبنا .

ويدل هذا على الاهتمام الذى تابعنا به ، ولا نزال نتابع به ، التطور الحاد للعلاقات بين هذين البلدين ، ومدى شجبنا للاضطراب والتوتر السياسي والعسكرى ، اللذين يعاني منهما الشعبان في هذين البلدين ، ومدى أسفنا لأن يصل هذا الموقف اليوم الى الحد الذى يتبادلان فيه الاتهامات في قاعة المجلس ، بينما كانا في الماضي يقاتلان جنبا الى جنب دفاعا عن المبادئ التي تحكم التعايش السلمي بين الأمم .

والتالي في هذه المأساة ، التي تذكرنا بالشاعر كورنييل ، ما هي قطرة الحقيقة التي يمكن أن نستخلصها ؟ وكيف يمكن أن يتصرف المجلس أو يحكم بين تشاد ، التي تؤكد بقوة اتهاماتها ، وليبيا التي تنكر كل هذا بكل وضوح ؟

قد أتجاسر فأحاول الاجابة على هذين السؤالين الدقيقين فيما بعد . ولكن اسمحوا لنا أولا ، أن نلاحظ بأسى أنه يبدو دائما أنه على الرغم من الأحكام المنطبقة في ميثاق الأمم المتحدة وعلى الرغم من الاتفاقات العديدة ، والمعاهدات والاتفاقيات ، فان الحدود وأوضاع الجوار لا تزال هي اليوم أحسن الأمور وأسوأها . فاذا كانت على ما يرام كان كل شيء على مايرام ، وتسنى للدول في هدوء أن تعمل على خدمة مصالحها الحيوية . أما اذا كانت على غير ما يرام نشأت دواع جدية للخوف على سلم العالم وأمنه . ولسوء الحظ ، هناك قائمة طويلة من الأمثلة في سجلات مجلس الأمن تشهد بصحة هذا القول المزعج . وأنتم ، سيدى ، ألم تختتموا مؤخرا مناقشة طويلة ومرهقة بشأن مشكلة مشتعلة في أمريكا اللاتينية ، فيها ما فيها من جوانب الشبه ثم هي تتلخص في نهاية الأمر في قضية حدود ؟

انني أقصد بهذا أنه قد آن الأوان ، احتراما لمكانة النصوص ذات الصلة ، ولسلطة مؤسستكم ، أن يفكر مجلس الأمن بجدية في أن يضع التدابير الوقائية التي تضمن بصورة أفضل اطمئنان دولنا .

في هذا الاطار ، يمكن أن نتصور التوصل بسرعة الى أحكام جادة جديدة ، من بينها اعادة توكيد مبدأ الحرمة الاقليمية للدول وتعزيزه بصياغة تكميلية تنص رسميا ، على سبيل المثال ، على أن السلامة الاقليمية للدول انما تقوم فقط على الحدود التي عيّنتها الاتفاقات ، والمعاهدات أو الاتفاقيات ، الا اذا كانت الحدود قد تم تعيينها وتسليمها ، عند تحقيق الاستقلال ، من جانب الدولة القائمة بالادارة سابقا .

ان مثل هذا النص - أو صيغة أخرى له - وارد في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، الا أنه لم يطبق للأسف ، وذلك نظرا لعدم دعمه بجهاز كاف للتحكيم . على أنه يمكن أن يطبق تطبيقا تماما في الأمم المتحدة لو أن مجلس الأمن أدى مهمته وطلب بأن تقوم منظمتنا بتوفير أساس عملي له ، وذلك بأن تعمد أخيرا الى انجاز شئ هي بأشد الحاجة اليه ، أى اجراء عمليات مسح دقيق وتوثيق صبور للحدود الدولية كما هي مبينة في النصوص القانونية ذات الصلة بغية التوصل الى وضع خريطة دقيقة للعالم تصدر عن منظمة الأمم المتحدة وتصبح مرجعا عالميا لا محل للاختلاف حوله أو للطعن فيه .

وفي هذه الحالة قيد البحث تحتاج هذه المنظمة - حفاظا على مكانتها وهيبتها - الى شئ آخر أكثر من الخرائط التي نجدها في الأطلس وفي الجامعات . ولا شك أن هذا العمل سيكون عملا جبارا ودقيقا الا أنه قابل للتحقيق . فان العمل على الحفاظ على الوئام العالمي وحماية السلم مهمة ينبغي أن نكون أهلا لها جميعا .

وفي تناولنا للموضوع قيد البحث ، لا يسعنا الا أن ندعو الطرفين الى الاعتدال وأن نحثهما على احترام حسن الجوار واحترام مبادئ السلم . وأعني الاحترام التام للحدود الموروثة عن الاستعمار والتوقف عن اللجوء الى القوة أو التهديد باللجوء الى القوة لتسوية الخلافات من جانب واحد ؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى ، ووقف التوتر العسكرى والسياسي في المنطقة المعرضة والقيام بحسن نية باجراء المحادثات والمفاوضات لازالة العراقيل وسوء التفاهم ، واللجوء الى فرص التحكيم التي تتيحها ، على سبيل حسن النية ، المنظمات الاقليمية والى المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة .

ربما لأننا بلد صغير ، وربما لأنه ليس من سجيتنا أن تكون لدينا طموحات عسكرية أو توسعية فاننا نعتقد أن العالم يمكن العيش فيه لو قنع كل منا بتراثه الموروث من الأرض المعترف به دوليا ولو انصرفنا ، لحيز الجميع ، الى الاستفاده من هذا التراث بروح التعاون والتكامل .

ان تشاد بلد فقير وظروفه صعبه للغاية ، وقد خرج منذ قليل من حرب أهلية تخريبية . كما أن ليبيا هي بلد يواجه ظروفا أخرى ليست سهلة ، الا أن الطبيعة حبته بموارد لا بأس بها .

ويمكنهما أن يتبادلا فيما بينهما ليس وسائل الدمار وزرع الموت وانما حسن الجوار والوئام بدلا من الخلاف السياسي المرهق المتكرر وزيادة التوترات الخطيرة على حدودهما . نحث هذين البلدين على بذل جهود سريعة من أجل السلم ودفن الضغائن والأحقاد والتعايش السلمي المثمر بغية استتباب الصفاء والهدوء في منطقتنا . ونحن نشعر بالامتنان لهما لأنهما ما برحا يعربان عن ارادتهما في اللجوء الى الحوار مما يدل على اهتمامها بالأمر ونحن نطلب منهما أن يفعلا ذلك دون شروط مسبقة وفي أقرب وقت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل النيجر على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل غابون وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد بولي (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أتقدم اليكم ، سيدي الرئيس ، بتهاني وفد غابون بمناسبة اضطلاعكم برئاسة مجلس الأمن في شهر اذار/مارس . اننا نعرف من قبل مواهبكم كدبلوماسي محنك مجرب ، ومن ثم فنحن على يقين من أنه تحت قيادتكم المستنيرة سوف تتوج مناقشاتنا بالنجاح المنشود .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن تهاني وفد بلادي لسلفكم في هذا المنصب صاحب السعادة السيد ترويانوفسكي السفير والممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للكفاءة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير .

وأخيرا ، أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن لأنهم مكنوا وفد غابون من الاشتراك في هذه المناقشة المتعلقة بالخلاف على الحدود بين تشاد والجماهيرية العربية الليبية .

كما أشارت بعض الوفود في سياق هذه المناقشة ، ليست تلك هي المرة الأولى التي تعكف فيها غابون على بحث هذه المسألة الدقيقة . ان بلدي يحرص دائما على اشاعة جو من السلم والوئام في افريقيا بصفة عامة وفي افريقيا الوسطى بصفة خاصة حيث تقع بلادي .

ومن هذا المنظور ، وبناء على مبادرات رئيس غابون صاحب الفخامة الحاج عمر بنغو الذي كان رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية ؛ أنشئت لجنة مهمتها السعي الى ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بحل النزاع موضع مناقشتنا اليوم . وقد تشكلت هذه اللجنة المخصصة من كل من الجزائر ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، وساحل العاج ، وغابون ، وموزامبيق ، ونيجيريا . وفي الجلسات التي عقدتها هذه اللجنة في ليبرفيل في الفترة من ١٠ الى ١٢ آب/أغسطس ١٩٧٧ تم اعتماد توصية . ان القرار AHG/6/16/1 لمنظمة الوحدة الافريقية الصادر بالقاهرة في ٢١ تموز/يوليه ينص في الفقرة الثانية من المنطوق على ما يلي :

" تلتزم جميع الدول الأعضاء باحترام الحدود التي كانت قائمة عند حصولها على الاستقلال ".

ان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وهي المنظمة التي ينتمي اليها الطرفان ، يشدد على عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار . وفضلا عن ذلك ، لدى بحث خلافات الحدود بين البلدان الافريقية ، جرى العرف على الرجوع الى الدول التي كانت تدير الأقاليم المعنية أثناء الفترة الاستعمارية . وبالنسبة لهذه الحالة ، فان الأمر يتعلق بايطاليا وفرنسا .

والواقع أن هناك مجموعة كبيرة من الاتفاقات الدولية التي أبرمت بشأن تشاد وليبيا أثناء خضوعهما للاستعمار . وقد أشارت الكثير من الوفود أثناء كلماتها في هذه القاعة ، ضمن جملة اتفاقات الى الاتفاقية الفرنسية البريطانية بتاريخ ٤ حزيران/يونيه ١٨٩٨ ، والاتفاقين الفرنسيين الايطاليين بتاريخ أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠٢ ، ومعاهدة الصداقة وحسن الجوار المبرمة بين فرنسا والمملكة الليبية في ١٠ آب/أغسطس ١٩٥٥ .

بيد أن المعاهدة التي تهمنا هنا هي معاهدة روما لتسوية مصالح فرنسا وايطاليا في افريقيا ، التي عرفت بعد ذلك بمعاهدة لافال - موسوليني . هذه المعاهدة التي وقعت في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٣٥ كان المفروض أن تعطي ايطاليا الاقليم موضع المناقشة الآن . ولئن كانت هذه المعاهدة قد وقعت - وهذا ما تعترف به تشاد - فانها لم تكن موضعا لتبادل وثائق

التصديق بين فرنسا وايطاليا ، مما يجعلها غير قائمة قانونا . وفضلا عن ذلك ، وحسب معلومات وفد بلادى ، فان فرنسا وايطاليا لا تعترفان بها . ومن ثم فان احتلال ليبيا لقطاع أوزو فضلا عن أنه يشكل تحديا سافرا لمبادئ ميثاق الوحدة الافريقية ، الذى ينص على عدم المساس بالحدود الموروثة عن الادارة الاستعمارية ، فانه يعتبر طعنا في الاتفاقات الموقعة من قبل الدول التي كانت تتولى الادارة فيما مضى ، وأخيرا فان هذا الاحتلال يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة الذى يدعو الى تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية .

ان غابون تعترض على كل موقف ينتهك هذه المبادئ ، وتؤيد القضية العادلة لتشاد التي لا تطالب بشئ سوى احترام حدودها واقليمها .

ويشعر وفد بلادى بالانشغال البالغ بسبب الموقف السائد في قطاع أوزو وتساورنا المخاوف بأن اتساع نطاق هذا النزاع سوف يفتح الطريق لنزاعات الحدود في افريقيا ، الأمر الذى دأبت منظمة الوحدة الافريقية على تجنبه . ان افريقيا التي تعاني من الكثير من المنازعات ليست في حاجة الى منازعات أو صراعات جديدة . ولا بد أن ندرك أن أقل نزاع محلي اليوم قد يكتسب أبعادا دولية .

ولذلك يناشد وفد بلادى ليبيا أن تلتزم موقفا معقولا وأن تسحب قواتها من قطاع أوزو ،لتتمكن تشاد بذلك من بسط سيادتها على جميع أراضيها . ان شعب تشاد ، الذى عانى من مآسى حـــرب بين الأشقاء ، بحاجة الآن الى حشد قدراته وموارده المتبقية من أجل قضية بناءة ، هى قضية التنمية. وهو فى حاجة من أجل ذلك الى توفر شرط أساسى لا غنى عنه للتنمية المتناسقة ، هو السلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل غابون على الكلمات الرقيقة التـى وجهها لى .

المتكلمة التالية هى ممثلة جمهورية الكاميرون المتحدة ، وأدعوها الى أن تشغل مقعدا علـــى طاولة المجلس وأن تدلى ببيانها .

السيدة مارى (جمهورية الكاميرون المتحدة) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لى فى البداية أن أهنئكم على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس ، وعلى الطريقة الماهـــرة والحاذقة والدينامية التي تقودون بها المداولات الحساسة التى يجريها هذا المجلس . واننى علـــى يقين من أن المجلس سيتمكن بفضل تجربتكم الفنية ، ومعرفتكم العميقة بالشؤون الدولية ، من التوصل الى حلول فعالة من شأنها أن تستجيب لتوقعات المجتمع الدولى .

وأود أيضا أن أهنئ السفير اولغ ترويانوفسكى ، الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، على الصفات التى أظهرها خلال الشهر المنصرم فى رئاسته لهذا المجلس .

وأخيرا ، أود أن أعرب عن امتنانى لأعضاء المجلس لمنحى شرف دعوتهم لى لأخاطب ، للمـرة الأولى ، هذه الهيئة الدولية المهيبة خلال مناقشة لها أهمية كبيرة لحكومتى حيث أنها مشهد للتناحر بين بلدين شقيقين تربطهما بالكاميرون أفضل ما يمكن من علاقات الصداقة والتعاون .

اننا لا نشارك فى هذه المناقشة من أجل تصعيد نقاش عقيم بل رغبة صادقة منا فى تشجيـــع الطرفين على السعى باخلاص من أجل حل نزاعهما حلا سلميا ، يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحـدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، هذه المبادئ التى يلتزم بها الطرفان فى اطار أسرتنا العظيمـــة ، أسرة بلدان عدم الانحياز .

ولكن قبل كل شيء يجب أن نبين بوضوح أن المشكلة المطروحة أمام مجلس الأمن الآن قد وصفها

بوضوح ، كما نراها سعادة ادريس مسكين ، وزير الشؤون الخارجية لتشاد ، فى بيانه بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٣ . فلا ترغب تشاد الا فى استعادة جزء من أراضيها التى احتلت بالقوة العسكرية . وهكذا فان المشكلة لا تمت بأية صلة الى شرعية الحكومة القائمة على السلطة الآن فى ادجامينا . فاختيار حكومة تشاد من صلاحية شعب تشاد لا غير .

ان الكاميرون التى لا تعترف الا بالدول ، تتمتع بعلاقات حسنة قوامها الصداقة والتعاون مع حكومة الرئيس حسين هبرى ، الذى يواصل جهودا مثابرة من أجل استعادة الوحدة الوطنية والسلم ، الأمر الذى تشاد بأشد الحاجة اليه .

وبالفعل ، حيث اننا شاطرنا الى حد كبير معاناة شعب تشاد الشقيق ، فنحن شعب الكاميرون يمكننا أن نشهد على المأساة الحزينة التى عرضت وجود تشاد كدولة الى الخطر .

اننا على اقتناع بأن المجتمع الدولى ، الذى بدأ بالوقوف عاجزا يتفرج على هذه المأساة التى لا يمكن وصفها ، سوف يمكنه الآن تقدير الحاجة الى الاسهام بشكل فعال فى تحقيق استتباب السلم فى هذه المنطقة من افريقيا ، وتمكين شعب تشاد الشجاع فى النهاية من أن يكرس جميع موارده للتنمية ويقرر مصيره بعيدا عن كل تدخل خارجى .

وهذا يعنى أنه علينا ان نفعل كل ما يستطاع لحمل حكومتى تشاد وليبيا على العودة الى مائدة المفاوضات ، كما حاولا أن يفعلا ذلك فى عدة مناسبات فى الماضى .

ومثل هذه المفاوضات لا بد ، فى رأينا ، أن تيسر بوجود مبادئ محددة من قبل منظمة الوحدة الافريقية ، ولا سيما مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار ، وفقا للقرار AHG/6/16/1 ، المتخذ فى القاهرة بتاريخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٦٤ ، الذى يعلن فى فقرته الثانية :

" ان جميع الدول الأعضاء مرتبطة باحترام الحدود القائمة عند منحها الاستقلال " .

ان تطبيق هذا المبدأ فى هذه الحالة الخاصة انما تيسره وفرة النصوص القانونية ، والاتفاقيات والمعاهدات الموقعة سواء بين دول الاستعمار السابقة أو بين ليبيا المستقلة وفرنسا ، التى كانت فى ذلك الوقت الدولة القائمة بادارة تشاد . وحسبى أن أذكر اتفاقية حسن الجوار المؤرخة فى ١٠ آب/اغسطس ١٩٥٥ بين فرنسا والمملكة الليبية .

ان حكومة بلادى من المؤيدين الثابتين لمبدأ تسوية المنازعات من خلال الحوار والتفاوض.

ونحن نعلم بأن هذين البلدين الشقيقين المعنيين في هذه المناقشة ،وهما عضوان في منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ، يرتبطان بهذا المبدأ بشكل متساو . وهما أيضا يدركان الحاجة الى الحفاظ على السلم في منطقتنا دون الاقليمية ، وذلك من خلال احترام سيادة الدول المجاورة ووحدة أراضيها .

ونحن لذلك على ثقة من أن مجلس الأمن سيساعدهما على اعادة علاقات حسن الجوار والتعاون المثمر بينهما ، الأمر الذي سيكون لمصلحة شعبيهما ولمصلحة السلم والوحدة في افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثلة جمهورية الكاميرون المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهتها لي .

نظرا لتأخر الوقت ، اعتزم رفع هذه الجلسة الآن . وبموافقة أعضاء المجلس ، سوف تعقد الجلسة التالية لمجلس الأمن لمواصلة نظر البند المطروح على جدول الأعمال في الساعة ١٥/٣٠ من بعد ظهر اليوم ، الخميس ٣١ آذار/مارس ١٩٨٣ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠